

بلاغ هيئة السوق المالية

هيئة السوق المالية تنظم أمسية حوارية حول مواءمة المعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وتقديم الترتيب الجديد للهيئة

في إطار حرص هيئة السوق المالية على تعزيز سلامة السوق المالية التونسية وترسيخ أفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، نظمت الهيئة مساء يوم الخميس 12 مارس 2026، أمسية حوارية خصصت لتقديم الترتيب الجديد المتعلق بضبط التدابير التطبيقية في هذا المجال، وذلك بحضور عدد من المهنيين والخبراء وممثلي المؤسسات والهيكل الوطنية المعنية بالسوق المالية.

وتندرج هذه المبادرة في سياق تحيين الإطار التنظيمي المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح بما ينسجم مع التشريعات الوطنية الجاري بها العمل، ولا سيما أحكام القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال كما تم تنقيحه وإتمامه، ومع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال وتوصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد مثلت هذه الأمسية مناسبة لعرض أهم المستجدات التي جاء بها الترتيب الجديد لهيئة السوق المالية، ولا سيما اعتماد المنهج القائم على المخاطر كمرجعية أساسية في تحديد التدابير الوقائية والرقابية، إلى جانب تدعيم متطلبات الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر لدى المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة.

كما شكل اللقاء فضاء للحوار وتبادل الآراء بين مختلف المتدخلين في السوق المالية حول التحديات العملية المرتبطة بتطبيق هذه المتطلبات الترتيبية الجديدة وسبل تعزيز نجاعة المنظومة الوقائية في نطاق السوق المالية.

وفي هذا السياق، أكدت هيئة السوق المالية الدور الذي تضطلع به في ضمان امتثال المؤسسات الخاضعة لإشرافها للمتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز منظومة الوقاية من هذه الجرائم، ولا سيما في علاقة بمتطلبات التقييم المتبادل الذي خضعت له مؤخرا المنظومة الوطنية في هذا المجال.

وتجدد الهيئة في هذا الإطار التزامها بمواصلة العمل على تطوير الإطار التنظيمي وتعزيز آليات الرقابة والمرافقة لفائدة المهنيين بما يدعم نزاهة السوق المالية التونسية وشفافيتها ويعزز ثقة المستثمرين فيها.